# العلّة النحوية وتطبيقاتها في النص القرآني
## "آيات من سورة البقرة أنموذجا"

**د. بن حنيفية فاطمة**
**معهد الآداب واللغات**
**المركز الجامعي تيسمسيلت**

ملخص:
يتناول هذا المقال العلة النحوية وتطبيقاتها في النص القرآني فأمكن من خلاله التوصل إلى الإجابة على بعض التساؤلات منها ما أهمية العلة النحوية في الدرس النحوي؟ لهذا تطرقت إلى العناصر التالية:
1- ميدان البحث في أصول النحو والتعليل النحوي، موقف ابن مضاء القرطبي من العلة النحوية.
2- تطبيقات العلة النحوية على بعض الآيات القرآنية.

**مقدمة:**

بمجيئ الإسلام ارتبطت اللغة العربية بالقرآن الكريم باعتباره نزل "بلسان عربي مبين"، ما جعل منها لغة العقيدة، ووسيلة العبادة، بعد أن كانت أداة للتفاهم فسحب، وهذا ما يفسر محاولة علماء النحو، وضع قواعد نحوية تمنع تسرب اللحن إلى القرآن الكريم، خاصة بعد دخول الأعاجم (الأجانب) إلى الإسلام لضبط ذلك لجأ العرب إلى (السماع)، وكون سماع كل ما قالته العرب أمر مستحيل، ذلك أن أغراض العرب مختلفة ولهجاتها عديدة، وقبائلها متفرقة، مما يجعل مسألة تدوين كل صغيرة وكبيرة من كلامها غير ممكنة لهذا اعمدوا إلى ووسيلة أخرى، سمحت لهم بتطوير ذلك المسموع وتنميته ووهي القياس، إلا أنهم وجدوا أنفسهم بحاجة إلى ما يثبت هذا الأخير ويفسره تفسيرا نحويا ويضبطه ضبطا دقيقا، حتى لا يترك مجال لتشكيك العقل في صحته وهذا ما يوفره التعليل، ما التعليل وما أهميته في لدرس النحوي؟ ما أهم التعديلات التي جاء بها علماء النحو القدامى؟

**1- مدخل: ماهية علم النحو ونشأته:**

اللغة العربية أشرف اللغات البشرية وأرقاها فهي لغة القرآن الكريم، كما أنها إحدى اللغات المتفرعة عن اللغة السامية، أما عن نشأتها فإن الجزيرة العربية وما حولها هي المهد الأول لها، ورغم تعدد لغات القبائل واختلاف لهجاتها "فإنها نشأت نقية وسليمة ثوارتها العرب جيلا بعد جيل بالمشافهة والمنطق
الأصيل، تكتسب بالسماع والتقليد دون معلم أو متعلم، كانوا ينطقونها عن سليقة جبلوا عليها، فيتكلمون ففي شؤونهم دون
تفكير في اتباع أي قانون كلامي يخضعون له ففكان قانونهم ملكتهم التي خلقت فيهم ومعلمهم بيئتهم المحيطة بهم[1]"، لكن هذا لا يمنع من ووجود علاقات ومعاملات العرب مع جيرانهم من الفرس والروم وبعد ظهور الإسلام، ودخول الناس المختلفة الأجانس فيه كان لزاما على المسلمين أن يصيروا شعبا وأمة واحدة "اجتمع فيها الصريح والهجين، وتعلم العجم لسان العرب، وتعلم العرب لسان العجم، ولكن كان نطق العجم العربية لحنا يخالف أسس العربية وأحكامها فاستعمل كثير من الكلام العربي في غير موضعه"[2].

والعربي بطبعه غيور على لغته، فخشي عليها من الإصابة بالضعف ومن هنا بدأ التفكير في ووضع قواعد تصون اللسان وتعصمه عن الخطأ وخاصة لتفادي تحريف القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، فانتهى الأمر إلى وضع علم النحو.

والنحو في اللغة هي المثل، أما في الاصطلاح فهو عند "بن الجني" (ت392هـ) "انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع، والتحقير، والتكسير، والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك ليلحق من ليس من هل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم وان شد بعضهم عنها رد به إليها وهو في الأصل مصدر، شائع أي: نحوت نحوا، كقولك قصدت قصدا ثم خص به انتحاء هذا القبيل من العلم"[3]، هذا القول يبرز غاية أخرى لعلم النحو والمتمثلة في مساعدة من ليس عربيا على تعلم العربية أما عن نشأة علم النحو فتعود في الأساس إلى المرحلة الإسلامية عندما خشي المسلمون على القرآن الكريم من اللحن والتحريف، الذين بدء ايتفشيان كثيرا بعد دخول الأعاجم للإسلام، غير أن لاختلاف والصراع بين العلماء قديما كان حول أول واضع لعلم النحو، وهذه بعض الآراء: أولها فكرة وضع علم للنحو كانت لعلي –رضي الله عنه- ذلك أن أبا الأسود الدؤلي قال: "دخلت تفكر يا أمير المؤمنين؟ قال: إني سمعت ببلدكم –هذا- "يعني الكوفة" لحنا فأردت أن أضع كتابا في أصول العربية، ثم انتبيت إليه بعد ثلاث فألقى إلي صحيفة فيها (وساق كلامه إلى قوله)؛ واعلم يا أبا الأسود أن الأشياء ثلاثة، ظاهر، ومضمر وشيء ليس ظاهر، وإنما تناضل العلماء بمعرفة ما ليس بظاهر ولا مضمر"[4].

وقد جاء في رواية أخرى أن أول من ووضع النحو هو أبو الأسود نفسه، وكان ذلك "بالإشارة من زياد بن أبيه والي البصرة، وذلك لما جاء أبو الأسود إليه وأخبره أن العرب فسدت ألسنتهم بمخالطتهم العجم، واستأذانه ليضع ما يعصم ألسنتهم عن الخطأ فأبى، لكن بعد أن

لحن أعرابي أمامه طلب من أبي الأسود القيام بما قد نهاه عنه، ففعل"[5].

**2- أصول النحو – أدلة النحو (القياس والسماع):**

بعد التعرض لمفهوم النحو العربي والنشأة تم الإدراك أن أهميته تكمن ففي كونه "يعرف به صواب الكلام من خطإه ويستعان بواسطته على فهم سائر العلوم"[6]، والمقصود بالعلوم هنا علوم اللغة العربية كالصرف والعروض والخط والبيان وغيرها، وبموجب أهميته تلك، كان لابد من الإشارة إلى الأسس التي بني عليها هذا العلم الذي يعتبر "بحارا تلاطمة الأمواج تهدر بخلافاتها وعللها، وتزيد بمنطقها وجدلها"[7].

وقد اصطلح على هذه الأسس "بأصول النحو":

**1- تعريف علم أصول النحو وأدلته التي يبحث فيها:**

يعتبر علم أصول النحو الميدان التطبيقي لعلم النحو، فهو علم يهتم بجمع الأدلة بغية الوصول إلى الأحكام النحوية، والتي توجب فيها بعد لزووم اتباعها من طرف المهتمين والدارسين لهذا العلم أثناء معالجتهم للمسائل النحوية، يعرف السيوطي أصول النحو بأنها: "علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل"[8]، ولعل هذا التعريف يؤدي بنا إلى التساؤل عن أدلة النحو هاته ما هي؟ وفي هذا يذكر ابن جني أن "أدلة النحو ثلاثة: السماع والإجماع والقياس"[9]، غير أن ابن الأنباري يرى أن أدلة النحو ثلاثة أيضا، ولكنه يجعل دليلا آخر محل الإجماع حيث يقول: "نقل وقياس واستصعاب حال"[10] ومراعاة لما جاء به هذان النحويان، كان لابد من الجمع بين أدلتهما، وهو ما قام به السيوطي أين نجده "قد تحصل مما ذكر ابن جني وابن الأنباري أربعة"[11] وهو يعني بذلك أدلة النحو هي: السماع والإجماع والقياس واستصحاب الحال.

**2- التعليل النحوي:**

استعان علماء العربية بالقياس وأجروه على سماعهم فكانت حجتهم في تلك القواعد التي استقرؤوها منه، غير أنهم وجدوا أنفسهم في حاجة إلى مبرر ودليل لذلك القياس أو تلك الأحكام، خاصة وأن "التساؤل عن علل الأشياء غريزة إنسانية"[12]، وضرورة بيانها حتمية في كل العلوم ومن بينها علم النحو، الذي اتخذ من العلة النحوية وسيلة في إثبات الحكم، وجودها يستوجبه.

**1.2- تعريف العلة النحوية ونشأتها:**

العلة لغة جمعها "علات وعلل حجج أعلال: المرض الشاغل الحدث يشغل صاحبه عن وجهه" ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجا مؤثرا فيه و"في العرض: التغير الحق الأعاريض والضروب خاصة لازما لها إلا نادرا كالحذف وهو إسقاط السبب الخفيف من آخر الجزء كإسقاط "لن" من "مفاعيلن" فيصير "مفاعي" وينقل على "فعلون" على الشيء "سببه" العلة والمعلول" السبب والنتيجة "علة العلل في أصل السبب في"[13].

وتطلق العلة على حروف العلة وهي الألف والواو والياء وهذا في ميدان النحو والصرف، أما العلة النحوية فهي "الوصف الذي يكون مظلة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم"[14]، ولعله بهذا يقصد وجوب وجود صفة أو ميزة، مكنت المقياس من أخذ حكم المقياس عليه وهو ما جاء في قول السيوطي أن "الفاعل في كلام العرب مرفوع، فكل ما كان في معنى الفاعل فهو مرفوع"[15]، وهذا قياسا على كلام العرب في نطق بالفاعل مرفوعا ويعرف ابن الجني العلة النحوية بقوله "وذلك أنها إنما هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام"[16]. أي أن تلك الأحكام مستلزمة بوجود تلك الإشارات والصفات والتي تعد العلة في حد ذاتها.

وقد اختلف الباحثون والدارسون للعلة النحوية في أسبقيته طهوره، حيث ذهب البعض منهم إلى أن الخليل بن أحمد الفراهيدي ه من "استنبط من العروض ومن علل النحو ما لم يستنبطه أحد، وما لم يسبقه إلى مثله سابق"[17]، وقد آمن بأن العرب قد عللت لكلامها، ذلك أن العلة قامت في عقولها، ولأن العربي قد أوتي (من رهافة الحس ونقاء الفكر ما يؤهله لأن يتذوق مظاهر القوة والجمال في لغته وأ، يعلل لهذا التذوق)[18].

وذهب ابن الأنباري إلى القول بأن أول من علل النحو هو ابن أبي إسحاق الحضرمي أما ابن جني فذهب إلى جعل أبي عمر وبن العلاء أول من أشار إلى استعمال العرب للتعليل بقوله: "سمعت رجلا من اليمن يقول: "فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها" فقلت له: "أتقول جاءته كتابي؟ فقال: نعم أليس "بصحيفته"[19]، وهذا ما يؤكد على أن العلل ظهرت في البداية ظهورا طبيعيا، ذلك أن العرب قد عللت لمنطقها، والدليل ما روي عن أبي عمرو، فالمعلل في هاته الرواية هو رجل من اليمن، أثار تساؤل نحوي كبير حجين تكلم فقط، وربط آخرون منشأ العلة بالمنطق اليوناني وبالتالي ورود فكرة التأثر والتأثير فلو أنك (تراجع كتاب (أسرار العربية) "لابن الأنباري" ستجده كله تقريبا قائما على التعليل الفائي وأيضا كتاب "الإنصاف في مسائل الخلاف" لابن الأنباري، وما فيه من جدل حاد حول مقدمات التعليل التي هي في غالبها إجابة عن (لم؟)[20]، بمعنى أنها مليئة بالعلل المنطقية الغائية ولكن بكري عبد الكريم يؤكد على (أن تعليل الظواهر اللغوية عن النحاة العرب يرتبط ارتباطا وثيقا بما أثر عن العرب من تعديلات للغتهم، وأنه اتخذ بذلك شكلا لغويا خالصا بعيدا عن كل تأثير أجنبي)[21].

ولعل القول بأن التعليل النحوي (هو صدى التعليل المنطقي من ناحية وللمجهود الفكري العام الذي فرض سلطانه على الباحثين في الدين واللغة فيما بعد)[22]، هو أفضل رأي خاصة وأن فكرة التأثر واردة بدرجة كبيرة، نظر لذلك الاختلاط الذي عرفه العرب بمجيء الإسلام ويبقى لكل رأيه ودليله فيما ذهب إليه.

**3- أقسام التعليل:**

إن التعليل على يد الخليل وتلميذه سيبويه كان يمتاز بالبساطة، إذ أنه يبرر الحكم النحوي دون بيان نوع العلة في ذلك، إلا أن تيار العلة

الذي بدأ مع هذه النحويات وأصحابها قد استمر (في الاندفاع حتى استفعل أمره في القرنيين الثالث والرابع الهجريين، ولم يعد هناك بصري ولا كوفي إلا واعتمد على التعليل كثيرا)[23]، بحيث لقي هذا الأخير عناية فائقة من قبل جميع النحاة، ذلك أنه أفردت للعلة النحوية (التأليف والبحوث وتوسعت دائرة الدرس فيها وتشعبت، وتناولها البحث النظري المعمق وقسمت العلل إلى أقسام كما فعل ذلك "أبو القاسم الزجاجي" المتوفى في سنة 337هـ في كتابه "الإيضاح في علل النحو" وأبو الفتح عثمان بن جني المتوفي سنة 392هـ في كتابه "الخصائص")[24].

إن التقسيمات التي قام بها النحاة الأوائل للعلة النحوية تشير إلى تمكن هؤلاء (من زمام اللغة ومن أساليب البحث وطرائق النقاش، فقد وصل بهم حبهم للغتهم وإخلاصهم لها إلى استعمال كل الوسائل لسد جميع الثغرات واستخلاص أحكامها العامة والفرعية لدفع كل الاحتمالات)[25].

**4- موقف ابن مضاء القرطبي من التعليل النحوي:**

مثل النحو في الأندلس إحدى أهم العلوم، واحتل أعلى الطبقات وأسماها حتى أصبح العالم العارف بالنحو هو صاحب الشأن أكثر من غيره من العلماء لدرجة أن (كل عالم في أي علم لا يكون متمكنا من علم النحو بحيث لا تخفى عليه الدقائق، فليس عندهم يستحق للتمييز ولا سالم من الإزدراء)[26].

قسم العلماء النحويون العلل إلى نوعين الأول ما يعرف بها كلام العرب والتي اصطلح عليها بالعلل التعليمية، والثاني ما لا يعرف بها كلام العرب، واصطلح عليها بعلل القياس أو الجدلية أو مهما معا أو علة العلة.

أما ابن مضاء القرطبي (512هـ - 592هـ) الذي (يعد رائدا في ميدان تجديد النحو ومحاولة اصطلاحه)[27]، فقد حصر العلل في نوعين أيضا غير أنه أسمى النوع الأول"العلل الأولى" والنوع الثاني "العلل الثواني" و"الثولث"، حيث يرى أن (الفرق بين "العلل الأول" و"العلل الثواني" أن العلل الأول بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق لكلام العرب المدرك هنا بالنظر والعلل الثواني هي المستغنى عنها في ذلك)[28]، فالنوع الأول من العلل يقودنا إلى إدراك كلام العرب بالنظر دون الدّهن، بمعنى أن العلل الأول (هي القوانين المستنبطة من كلام العرب والأنظمة التي بها يصح نطق هذا الكلام)[29].

ونلمح في قول "ابن مضاء" إشارة إلى إمكانية الاستغناء عن علل النوع الثاني وفي هذا يقول: (ومما يجب إسقاطه من النحو العلل الثواني والثوالث، وذلك مثل سؤالك عن زيد من قولنا: (قام زيد) لم رفع؟ فيقال: لأنه فاعل وكل فاعل مرفوع فيقول: ولم رفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له كذا نطقت العرب)[30]، وهذا ما يدل على أن ابن مضاء لم يرفض العلل كلها، وإنما أقر بوجود العلل الأول، وفائدتها التعليمية، فالفاعل مرفوع وكفى، ذلك أن العرب نطقت به هكذا فلا حاجة لتعليله.

**5- القراءات القرآنية ودورها في الدراسة النحوية:**

قبل الخوض في ما أدت إليه هذه القراءات وما خلفته من اثر في الدرس النحوي وما ساهمت به من أجل تطويره أو حتى التجديدي فيه كان لابد من معرفة موقف النحاة من الاستشهاد والاحتجاج بالقرآن الكريم ومعرفة إمكانية أو درجة ذلك الاقتباس منه منم حيث القوة والضعف.

**1.5- موقف النحاة من القرآن الكريم:**

لعل خير دليل على أن القرآن الكريم هو خير ما يعوسل عليه في إثبات القاعدة النحوية بوجه خاص، والعلوم الأخرى على وجه العموم قوله تعالى: «إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ» سورة يوسف الآية(2) ولو تفحصنا الكتب النحوية لوجدنا أن القرآن الكريم قد نال خطوة كبيرة في الاستشهاد به حتى أنه صار في مقدمة المصادر الأخرى المستعملة للغاية ذاتها كالحديث النبوي الشريف والشعر والأقوال المأثورة.

فنجد "ابن الورّاف" (ت381هـ) مثلا "قد سار على هذا الطريق (فهو يعتمد على القرآن وقراءاته في كثير من تعليلاته وقد أغنى بها كتابه)[31].

فكان يستشهد بالقرآن الكريم لتعليل وتفسير الأحكام والقواعد النحوية التي توصل إليها.

فالنصوص النثرية الصادرة عن العرب موثوق في فصاحتها، مما استشهد به النحاة احتجوا به لدعم أحكامهم النحوية، غير أن هناك ما شغل الحيز الأوسع لديهم فصارت بذلك لغته المكتوب أو المنطوق بها أصح وأفصح من غيرها، وهذا النص هو كلام الجليل القدير، لدرجة أن النحاة "اتفقوا أن اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح مما في غير القرآن"[32]، وفي هذا إشارة إلى مرتبة القرآن الراقية والسامية لدى النحاة، وها هو "ابن مالك" (ت 672هـ) يضعه في أول منزلة لكلام العرب أين اعتبره (أفصح أنواع النثر)[33]، أي انه أقواها حجة، ودليلا وأسبقها اعتمادا عليه كشاهد فله حق الصدارة على الإطلاق حيث نلتمس لديه "مراعاة النص القرآني قراءاته عند التقعيد"[34]، بمعنى أن القواعد التي استنبطها ابن مالك تتوافق وبدرجة كبيرة مع الشواهد القرآنية، هذا بالنسبة لبعض النحاة الذين كثر وشاع اتخاذهم للشواهد القرآنية في إثبات أحكامه.

**6- دراسة تطبيقية نحوية من خلال بعض آيات الذكر الكريم:**

تجلت أهمية العلة النحوية في تفسير الظاهرة اللغوية، وتبيان الأسباب التي جعلتها أكثر دقة وإحكاما في تراكيبها ومفرداتها.

هذه اللغة التي نزل بها القرآن الكريم فجعلها أكثر إعجازا، وأبلغ بيانا باعتباره أفصح النصوص وأقواها حاجة على الإطلاق، كان لابد على النحويين أن يقدموا لذلك التعليل الشواهد والبراهين التي تمنع فتح باب الشك في تلك القواعد التي هم بصدد تفسيرها وشرح أسبابها.

سأحاول بيان بعض العلل النحوية من خلال تطبيق النحويين لها أين نجدهم عللوا جزءا من تلك الأحكام والقواعد النحوية المستنبطة، وذلك بآيات قرآنية خاصة ما تعلق منها بمخالفة لغة قاعدة من قواعدهم تلك، كمسألة التقديم والتأثير والحذف في الجملة أو صرف ما لا ينصرف وغيرها.

إن سورة البقرة أطول سورة في القرآن الكريم (وقد استغرقت جزئين ونصف جزء من ثلاثين جزء، أقسم إليها القرآن، وهي من أوائل ما نزل بالمدينة)[35]، وقد اخترنا هذه بعضا من آياتها وكبداية قوله تعالى: «لِلْمَلاَئِكَةِ اسْجُدُوا» سورة البقرة، الآية[34]، فتاء الملائكة قرءت أيضا بالرفع وهذا راجع لمظهر (من مظاهر المجاورة الاتباع، وهو أن تحرك حرف بحركة الحرف المجاور له)[36]، فالتاء حرّكت من الخفض الذي علامته للكسرة إلى الرفع وعلامته الضمة، وهذا لوجود علاقة تجاور بين حرف التاء وحرف "الألف"، فالعلة هنا هي علة مجاورة.

هناك من الأفعال وهي كثيرة في القرآن الكريم، ما قرءت آخرها أو إدغامها خاصة في حالتي الأمر والجزم، ونعني بذلك الأفعال المشددة آخرها نحو: "ارتدَّ"، و"مدّ" و"شاقّ" وغيرها، فقد جاء في قوله تعالى: «وَمَنْ يَّرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَيَمُتْ» سورة البقرة، الآية(217)، «وَلْيُمْلِلِ الذِي عَلَيْهِ حَقٌّ» سورة البقرة، الآية(282)، وهاتان الآيتان الكريمتان كما قرئتا بالفك، قرئتا أيضا بالإدغام، وهذا (في قراءة عن نافع وابن عامر، فإن الإدغام في المجزوم والأمر لغة، تميم، والفك لغة الحجاز) وكلا اللغتين فصيح يحتج به مما يبعث على جواز لثبوتها بلغتين فصيحتين من طبيعة البشر اختيار الأخف عند الكلام، والابتعاد عما تشمله ألسنتهم، فيحذفون تارة، ويزيدون أخرى، وكمثال على الحذف قوله تعالى: «سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ» سورة البقرة، الآية(211)، فالفعل "سل" أصله "اسأل"، وقد خففت منه همزتي الوصل والقطع وصار على هذا النحو عندما: (خففت همزة الوصل قبلها لتحرك الحرف بعدها)[37]، وعند النطق يتضح لنا أن الفعل "سل" أخفّ على اللسان من الفعل "اسأل" فالعلة في هذا هي على تخفيف لو وظفنا الفعل "سفه" في مجموعة الأمثلة لوجدنا أنه فعل لازم متخصص بفاعله فقط ولكن في قوله تعالى: «ومن يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفه نفسه»، سورة البقرة، الآية(130)، ورد متعديا ذلك أنه (حمل على معنى جهل، فعري كما عدي)[38]، مما يعني أن الفعل "سفه" قد أدى معنى غير معناه في الآية الكريمة، تسبب في تعدية بفاعله فقط، وهذا ما يدخل ضمن علة الحمل على المعنى.

**خاتمة:**

تناول المقال العلة النحوية وتطبيقاتها في النص القرآني، فكان لارتباط اللغة العربية بالدين ارتباطا وثيقا، لنزول القرآن بها مما جعلها أفضل اللغات على الإطلاق، كان نتيجة اختلاط العرب الأعاجم فساد اللحن وألسنة العرب مما أشعل نار الغيرة في قلب العربي على لغته التي يعتز بها، مما أدى إلى نشوء دراسات لغوية تضبط هذه اللغة من بينها على النحو، وكان للعلة النحوية ضرورة، فبفضلها يزداد رسوخ الأحكام والقواعد في ذهن المتعلم والدارس لعلم النحو، والعلل التي تم اعتمادها هي: علة مجاورة، على أولى، أو جواز علة حمل على المعنى، ويمكن القول أن تعدد العلل المبالغ فيه من طرف النحاة على أهمية المادة القرآنية في جميع المراحل الدراسية أثناء القيام بالتدريبات النحوية والبلاغية واللغوية.

**بن حنيفية فاطمة**

**التهميش:**

1)- عبد العزيز عتيق، المدخل إلى علم النحو والصرف، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ط2، 1974م، ص 115.

2)- إبراهيم عبود السامرائي، المفيد في المدارس النحوية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط1، 2007م، ص15.

3)- ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط2، ص 34.

4)- رؤوف جمال الدين، المعجب في علم النحو، دار الهجرة، إيران، ص 03.

5)- إبراهيم عبود السامرائي، المفيد في المدارس النحوية، ص: 20.

6)- أحمد شامي وأحمد التومي، القواعد الأساسية للغة العربية، مؤسسة المعارف للطباعة والنشر، بيروت، ط3، 2006م، ص 30.

7)- عبد العال سالم مكرام، المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين 7 و8هـ، دار الشروق، ط1، 1980م، ص 05.

8)- جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، تح: أحمد محمد قاسم، القاهرة، 1980م، ص 27.

9)- ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط2، ج1، ص 189.

10)- ابن الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو، تح: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط2، 1973م، ص 81.

11)- جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، تح: أحمد محمد قاسم، ص 27.

12)- بكري عبد الكريم، أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي، دار الكتاب الحديث، ط1، 1999م، ص 43.

13)- المنجد الأبجدي، دار المشرق (المطبعة الكاثوليكية)، بيروت، لبنان، ط2، 1972م، ص 712.

14)- مازن المبارك، النحو العربي، دار الفكر، بيروت، ط3، 1974م، ص 90.

15)- جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، تح: د. أحمد محمد قاسم، القاهرة، 1980م، ص.82

16)- ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، ج1، ص 48.

17)- الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تح: أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، ط1، 1954م، ص 47.

18)- بكري عبد الكريم، أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي، ص 43.
19)- ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، ج1، ص 249.
20)- محمد عيد، أصول النحو العربي، في نظر النحاة، ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، ط1، ص 114.
21)- بكري عبد الكريم، أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي، ص62.
22)- محمد عيد، أصول النحو العربي، في نظر النحاة، ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث، ص 118.
23)- عبد الفتاح حسن علي البجة، ظاهرة قياس الجمل في اللغة العربية، ص 96.
24)- بكري عبد الكريم، أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي، ص: 63.
25)- المرجع نفسه، ص 65.
26)- عبد العال سالم مكرام، المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين 7 و8هـ، ص 122.
27)- بكري عبد الكريم، أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي، ص.28
28)- ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تح: د. شوقي ضيف، دار الفكر العربي،، القاهرة، 1974، ص: 102.
29)- عبد الفتاح حسن علي البجة، ظاهرة قياس الجمل في اللغة العربية، ص: 132.
30)- ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تح: د. شوقي ضيف، ص: 151.
31)- أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق (ت 381هـ)، علل النحو، تح: محمود محمد محمود نصار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2002م، ص: 49.
32)- سعيد الأفغاني، في أصول النحو، جامعة دمشق، ط3، 1964م، ص: 34.
33)- خالد سعد شعبان، أصول النحو عند ابن مالك، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2006م، ص: 34.
34)- المرجع نفسه، ص: 37.
35)- محمود شلتوت، تفسير القرآن الكريم (الأجزاء العشرة الأولى)، دار الشروق، ص: 40.
36)- المرجع نفسه، ص: 227.
37)- ابن جني، سر صناعة الإعراب، تح: محمد حسن إسماعيل وأحمد رشدي شحاتة عامر، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2000م، ج2، ص: 149.
38)- عبد الفتاح حسن علي البجة، ظاهرة قياس الجمل في اللغة العربية، ص 263.